تبادل الأسرى في اليمن ملف شائك بلا حلّ شامل

صنعاء - رغم اختلاف الحكومة اليمنية والحوثيين في مختلف القضايا إلا أن الطرفين يتفقان في مواقفهما بأن قضية الأسرى هي عبارة عن "ملف إنساني بحت" يفترض النأي به عن كل الصراعات السياسية والعسكرية، إلا أن الملف لا يزال شائكا وبلا حل شامل.

وما يزال الملف يواجه الكثير من التعقيدات، حيث يظل الآلاف رهن الاحتجاز، وسط اتهامات متبادلة بشأن عرقلة التوصل إلى تقدم شامل لحل هذا الملف.

وسبق أن أعربت الحكومة اليمنية أكثر من مرة عن رغبتها في تبادل جميع الأسرى مع الحوثيين على مبدأ "تسليم الكل مقابل الكل"، وهو موقف شدد عليه الحوثيون أيضا في أكثر من تصريح رسمي لمسؤولي الجماعة الموالية لإيران.

ومن بين العوائق التي أدت إلى عرقلة حل هذا الملف بشكل كامل هو تسليم هذا الطرف أو ذاك كشوفات لأسماء أسرى يقول الطرف الآخر بأنهم غير موجودين لديه.

واتهمت الحكومة جماعة الحوثي بأنها قدمت كشوفات وهمية لأسرى غير موجودين في الواقع، وهو الاتهام نفسه الذي وجهه الحوثيون للحكومة، ما أدى إلى عرقلة التقدم في حل الملف الإنساني الشائك.

ونجحت وساطة محلية قبل نحو أسبوعين في الإفراج عن 206 أسرى ومعتقلين، في صفقة تبادل بين الحكومة الشرعية والحوثيين بمحافظة تعز أكبر المحافظات سكانا (جنوب غرب).

> من بين العوائق التي عرقلت ملف الأسرى تقديم كشوفات لأسماء أسرى يقول هذا الطرف أو الآخر بأنهم غير موجودين لديه

وبموجب الصفقة تم إطلاق سراح 70 حوثيا، مقابل الإفراج عن 136 أسيرا ومعتقلا من الطرف الحكومي.

وشكل نجاح هذه الصفقة بادرة أمل لدى اليمنيين، لاسيما أنها تعد من أكبر الصفقات التي تمت بناءً على وساطة محلية خالصة، بعيدًا عن جهود الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وسبق أن نجحت صفقات تبادل أسرى متعددة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي في عدة جبهات خلال السنوات الماضية، الكثير منها شمل عددًا يسيرًا من المحتجزين.

كما سبق أن تم تنفيذ العشرات من الوقفات الاحتجاجية المطالبة بضرورة الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، معظمها نظمتها رابطة أمهات المختطفين (أهلية).

ويعد ملف الأسرى واحدا من أهم الملفات التي تفاوض عليها طرفا النزاع اليمني في محطات من المشاورات التي رعتها الأمم المتحدة على مدى نحو ست سنوات.

ومن بين هذه المشاورات مفاوضات الكويت عام 2016، ومفاوضات السويد عام 2018، إضافة إلى عدة جولات انعقدت خلال السنوات الماضية في العاصمة الأردنية عمّان برعاية من الأمم المتحدة.

وأدت سنوات من الحرب المستمرة في اليمن إلى وقوع الآلاف في دائرة الأسر أو الاحتجاز، بعضهم مدنيون تم اعتقالهم لأسباب سياسية.

ولا يوجد حتى الآن إحصائية رسمية دقيقة بخصوص عدد الأسرى حاليا، لكن الحكومة والجماعة قدمتا كشوفات تضم نحو 16 ألف أسير من الطرفين، وذلك في مشاورات السويد بين الجانبين نهاية العام 2018.

وبعد هذا التاريخ وقع عدد قد يكون كبيرا في قائمة الأسر لدى الطرفين، فيما تم الإفراج عن البعض الآخر خلال المرحلة الماضية، لكن لم يتم الإعلان الرسمي عن تحديث لقوائم الأسرى.

وتم تنفيذ أكبر صفقة تبادل أسرى بين القوات الحكومية والحوثيين في أكتوبر 2020 بوساطة من قبل الأمم المتحدة والصليب الأحمر.

وبناء على الصفقة تم إطلاق سراح 1056 أسيرا من الجانبين من بينهم 15 سعوديا و4 سودانيين، وجاءت هذه الصفقة بناء على اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية والحوثيين نهاية 2018.

وكان من المقرر أن يتم إطلاق سراح جميع الأسرى على دفعات بناء على هذا الاتفاق، لكن لم يتم إطلاق سوى هذه الدفعة وسط اتهامات متبادلة بشأن عرقلة التقدم في الملف.

وضمن الآلاف من الأسرى هناك شخصيات بارزة وقعت في الأسر خلال الحرب، أو تم احتجازها نظرا لمواقفها المعارضة.

أسرى يحرِّرون وآخرون يعتقلون

الحوثيون يتقدمون في العديد من المناطق في مأرب

مأرب (اليمن) - كثف الحوثيون الأربعاء من هجماتهم على القوات الحكومية اليمنية في مديرية الجوبة في الجهة الجنوبية من محافظة مأرب، وسط أزمة إنسانية حادة نتجت عن الحصار التي تفرضه الميليشيات على المحافظة من عدة جهات منذ نحو ثلاثة أسابيع.

و سيطرت الميليشيات الحوثية على السوق التجاري الرئيسي للمديرية (محطة عبدالغني) والذي يضم قسما للشرطة، كما سيطروا على منطقة "واسط" ومناطق أخرى في الجهة الشرقية من المديرية.

وبذلك انتقلت المعارك بين الحوثيين والقوات الحكومية إلى حدود منطقة "أباصيد (آل ذياب)" والقريبة من منطقة "الجديد" التي تضم إدارة أمن مديرية الجوبة، حيث دفع الحوثيون بأعداد كبيرة من المقاتلين معززين بآليات عسكرية متنوعة.

ويأتي تقدم الحوثيين جنوبا بعد أن سيطروا الاثنين على مناطق القاهر والروضة والخوير في الجهة الشرقية من مديرية الجوبة.

ويسعى الحوثيون للسيطرة على محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز والتي تتخذها القوات الحكومية مقرا لعملياتها العسكرية ضد الجماعة منذ سبع سنوات.

وتعد مديرية الجوبة الاستراتيجية آخر معقل للقوات الحكومية في جنوب محافظة مأرب وهي قريبة من حقول صافر النفطية أكبر حقول النفط والغاز في اليمن.

ومنذ نحو ثلاثة أسابيع يحاصر الحوثيون مديرية العبدية بمأرب من مختلف المنافذ، بعد أن صدت القوات الحكومية بإسناد من التحالف العربي، جميع هجماتهم التي استهدفت السيطرة عليها.

معمر الإرياني

حصار ميليشيات الحوثي لمأرب ينذر بكارثة إنسانية

ومأرب هي آخر معاقل السلطات الشرعية في شمالي اليمن، ويشن الحوثيون منذ نحو عام حملة عسكرية واسعة بهدف السيطرة عليها.

والثلاثاء جددت الحكومة اليمنية تحذيرها من "كارثة إنسانية وشيكة جراء الحصار المتواصل لميليشيا الحوثي لمديرية العبدية، جنوبي مأرب".

وأعلن التحالف العربي عن "دعم عمليات وإجراءات وزارة الدفاع اليمنية لحماية المدنيين في مديرية العبدية بمأرب ومساندتها"، دون تفاصيل أكثر.

وجاء ذلك في بيان مقتضب للتحالف نشرته وكالة الأنباء السعودية بعد ساعات من إعلان الجيش اليمني إغلاق طريق رئيسي جنوبي مدينة مأرب لأسباب عسكرية، بالتزامن مع اشتداد المواجهات.

وطالبت الحكومة اليمنية الاثنين الأمم المتحدة بالتدخل "العاجل" لفك الحصار عن الآلاف من المدنيين بمحافظة مأرب وسط البلاد.

وأكد رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك أن نتيجة معركة مأرب ستحدد مسار الحرب في البلاد إلى "حد كبير"، فيما حذر وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني من كارثة إنسانية وشيكة جراء حصار ميليشيات الحوثي للعبدية جنوب مأرب، مؤكدا نفاد مخزون المنطقة من الأدوية والغذاء وتوقف المستشفى الوحيد فيها.

وجددت الخارجية اليمنية مطالبتها لمجلس الأمن بحماية المدنيين بشتى السبل الممكنة، وتجنيبهم ويلات الحرب والاستهداف المباشر بالصواريخ الباليستية الموجهة والأسلحة الثقيلة.

ويعقد مجلس الأمن الخميس جلسة خاصة لبحث الأوضاع في اليمن على وقع التصعيد الحوثي غير المسبوق في جنوب محافظة مأرب وغربها، ورفض الميليشيا خطة السلام الأممية.

سوابق في الانقلاب على التعهدات

ميليشيات إيران تهدد الصدر: إما المشاركة أو التمرد

كتائب حزب الله العراق تهدد بالعنف للحفاظ على نفوذها

تقود الميليشيات الإيرانية في العراق، والتي خسرت واجهاتها السياسية الانتخابات البرلمانية التي أجريت الأحد، ضغوطا على التيار الصدري من أجل إشراكها في السلطة ما يسمح لها بالمحافظة على نفوذها. ويتوقع مراقبون أن يستجيب مقتدى الصدر لهذه الضغوط تحت مسوغات "وحدة البيت الشيعي" و"المصلحة الوطنية".

بغداد - وجهت الفصائل الموالية لإيران تهديدات صريحة لمقتدى الصدر، الذي تقدمت كتلته في انتخابات الأحد الماضي، بأنها إما أن تشارك في السلطة، أو تمضي في بناء كتلة أكبر من كتلته، أو أن تشن حركة تمرد ضده.

وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب" إن تحالف دولة القانون، الذي يقوده رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وفاز بـ37 مقعدا، وتحالف الفتح الذي يقوده هادي العامري وفاز بـ14 مقعدا، يريدان الانضمام إلى تحالف مع التيار الصدري الذي فاز بـ73 مقعدا وذلك لتشكيل كتلة شيعية تقود التفاوض مع أطراف أخرى لتشكيل الحكومة المقبلة.

إلا أن هذه الأطراف تقول إنها مستعدة لأن تجري مشاورات لتشكيل "كتلة أكبر" لمواجهة الصدر وسحب الأغلبية البرلمانية منه، إذا ما تمسك بالابتعاد عنها.

وقال القيادي في التيار الصدري عصام حسين إن "حراك بعض القوى السياسية لتشكيل الكتلة الأكبر لمواجهة الكتلة الصدرية، هي محاولات للضغط على التيار باعتباره حصل على الأغلبية البرلمانية لينصاع لمشروع يشابه المشروع الذي بنى حكومة 2010".

وقال محمد الصيهود القيادي في ائتلاف دولة القانون إن "الكتلة الأكبر هي التي سوف تشكل في جلسة البرلمان الأولى، وهي عبارة عن قوى سياسية متحالفة مع بعضها"، موضحا أن "هذا ما أكده الدستور العراقي وفسرته بشكل واضح المحكمة الاتحادية العليا".

وتستطيع كتلة الخاسرين (دولة القانون والفتح والنصر) بين الأحزاب الموالية لإيران أن تجمع في ما بينها 55 مقعدا، ويمكنها أن تصبح الكتلة الأوسع إذا ضمت الطرفين الآخرين، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي فاز بـ32، أو تحالف "تقدم" الذي يقوده محمد الحلبوسي رئيس البرلمان الحالي الذي فاز بـ41 مقعدا. ولن يعود صعبا من بعد ذلك أن يتم جمع 165 مقعدا لتشكيل الحكومة.

عصام حسين

حراك بعض القوى لمجرد الضغط على التيار الصدري صاحب الأغلبية

ورجحت المصادر أن يرضخ الصدر لمطالب هذه الفصائل تحت شعار "وحدة البيت الشيعي" أو "الوحدة الوطنية"، لاسيما وأن هذا هو ما يطالب به إسماعيل قاآني قائد فيلق القدس الذي قام بزيارة سرية للعراق لترتيب الأوضاع قبل الإعلان عن النتائج.

وقال أبوعلي العسكري المتحدث باسم كتائب حزب الله إن جماعته مستعدة للجوء إلى العنف إذا لزم الأمر لضمان عدم فقدان نفوذها، مضيفا أنه في خططهم النزول إلى الشوارع، أو حرق المباني التابعة للتيار الصدري.

وعلى سبيل الزيادة في الضغوط، أصدرت الفصائل التابعة لإيران بيانا شكك في نزاهة الانتخابات وهددت بالتصعيد دفاعا عن "العملية السياسية".

وعلى الفور، أعلنت مفوضية الانتخابات أن عمليات الفرز الجديدة منحت "دولة القانون" وتحالف الفتح مقاعد إضافية، مؤكدة أن النتائج المعلنة حتى الآن غير نهائية. وهو ما يوحي بأن ترتيبات أخرى باتت قيد الإعداد.

وقال رئيس تحالف الفتح هادي العامري "لا نقبل بهذه النتائج المفبركة مهما كان الثمن وسندافع عن أصوات مرشحينا وناخبينا بكل قوة".

أما "الهيئة التنسيقية للمقاومة العراقية" التي تضم كتائب حزب الله العراقي، وعصائب أهل الحق، وكتائب سيد الشهداء، وحركة النجباء، وفيلق بدر فقالت في بيان إنه "على ضوء ما حصل من تطورات خطيرة تمثلت بالتلاعب في نتائج الانتخابات، وظهور الأدلة المتضافرة بفبركتها، يوضح بجلاء فشل وعدم أهلية عمل مفوضية الانتخابات الحالية، وبطلان ما تم إصداره من نتائج".

ودعا الصدر في أول رد منه على هذه المواقف "إلى ضبط النفس والالتزام بالطرق القانونية بشأن الاعتراض والتحلي بالروح الوطنية وعدم اللجوء إلى ما لا تحمد عقباه".

وقال في تغريدة "إنه ليس المهم من يكون الفائز، بل المهم هو مساعدة الشعب العراقي من الناحية الخدمية والأمنية".

وتوفر هذه الإشارة دلالة أولى على أن الصدر يمكن أن ينقلب على شعاراته، لاسيما وأنه دأب على قول شيء وفعل آخر.

وقال دبلوماسي غربي يتابع زيارة قاآني للعراق "إن قاآني يبحث عن طريقة لإبقاء حلفاء طهران في السلطة".

اتفاق مبدئي وترقب في الكويت لنتائج حوار المعارضة والحكومة

الكويت - كشفت مصادر برلمانية كويتية مطلعة عن استكمال الاتفاق على صيغة قرار العفو عن المدانين في اقتحام مجلس الأمة الكويتي في جلسة الحوار الوطني بين الجهات التشريعية والبرلمانية المتواصلة التي جرت الأربعاء.

وأكدت المصادر في تصريح لـ"العرب" أن الاتفاق تم بشكل نهائي بين ممثلي الحكومة الكويتية ورئيس البرلمان من جهة ونواب من المعارضة في مجلس الأمة من جهة ثانية على التقرير في قضية العفو متضمنا رأي الحكومة، على أمل أن يرفع الخميس إلى أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد.

واعتبرت المصادر أن الاتفاق بادرة مهمة تسهل الاتفاق على بقية القضايا في جدول أعمال الحوار الوطني المتواصل بناء على طلب أمير الكويت بين السلطات التشريعية والتنفيذية في الكويت.

وعبرت عن توقعها أن تكون جلسة الخميس النهائية في الحوار الوطني، بعد أن تم تجاوز ما وصف بـ"الملفات المعقدة".

وقالت إن القضايا الخلافية رحلت إلى جلسة الخميس، على أن يتم الإعلان عن النتائج النهائية للحوار الأحد المقبل.

ويأتي هذا الحوار استجابة لدعوة أمير البلاد، في مسعى لإنهاء المواجهة التي أحبطت الجهود الرامية إلى تعزيز المالية العامة للدولة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية.

وتعود قضية اقتحام المجلس إلى نوفمبر 2011 عندما دخل ناشطون، بمن فيهم بعض من نواب المعارضة، إلى مبنى مجلس الأمة عنوة على خلفية مسيرة طالبت باستقالة رئيس الوزراء آنذاك الشيخ ناصر المحمد الصباح لاتهامات تتعلق بالفساد.

وفي يوليو 2018 قضت محكمة التمييز الكويتية بحبس كل من النائبين، اللذين كانا في البرلمان وقت النطق بالحكم، جمعان الحربش ووليد الطبطبائي لمدة ست سنوات ونصف السنة، فيما حكمت بالمدة ذاتها على النواب السابقين مسلم البراك وفهد الخنة وفيصل المسلم وخالد شخير ومبارك الوعلان ومحمد الخليفة وفلاح الصواغ.

وفي مايو الماضي أعلن نواب عزمهم التوجه إلى إسطنبول للقاء المعارضين وعلى رأسهم النائب السابق البراك، وذلك في إطار التنسيق من أجل إنهاء هذا الملف، قبل أن يعدل النواب عن سفرهم بذريعة "الوضع الصحي والحظر الكلي المفروض هناك، وتأجيل السفر".